

July 2012

The "Sovereignty" of the State in Cyberspace

Mustafa Naouse

Faculty of Law, University of Aleppo, Jr@drmostafa.dk

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [International Law Commons](#)

Recommended Citation

Naouse, Mustafa (2012) "The "Sovereignty" of the State in Cyberspace," *Journal Sharia and Law*. Vol. 2012 : No. 51 , Article 3.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2012/iss51/3

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in *Journal Sharia and Law* by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

The "Sovereignty" of the State in Cyberspace

Cover Page Footnote

Mustafa Naouse Postgraduate Student (PhD), Dept. of International Law, Faculty of Law, University of Aleppo, jr@drmoustafa.dk

الأستاذ/مصطفى عصام نعوس(*)

سيادة الدولة في الفضاء الإلكتروني*

ملخص البحث

لم يعد مبدأ السيادة ذلك المصطلح الذي يقتصر على الأبعاد السياسية فقط كما كان الحال في القرنين الماضيين، بل تعداه اليوم ليشمل بعداً تقنياً جديداً يضاف إلى معناه الأصلي المتعارف عليه. بدأ ذلك واضحاً من خلال سعي الدول إلى الحصول على أسماء النطاقات الخاصة بها على شبكة الإنترنت، التي تميزها عن باقي الدول على شبكة الإنترنت. تعتبر الأيكان^(١) ICANN الهيئة المسؤولة عن منح هذه الأسماء، وهي هيئة دولية غير ربحية مقرها الولايات المتحدة في ولاية كاليفورنيا تختص بمنح ملكية أسماء النطاقات على شبكة الإنترنت، وتتحكم في عمليات إدارة شبكة الإنترنت، ولها الحق في تفويض أي جهة بالتحكم في اسم النطاق المخصص لها، كما يحق لها إعادة تخصيص الاسم إلى جهة أخرى أو حتى إلغاؤه. وبذلك أصبحت سيادة الدولة من الناحية التقنية مهددة من الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) طالب دكتوراه- بكلية الحقوق - جامعة حلب - سوريا.

(*) أجاز للنشر بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١١.

(١) هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان)

المقدمة

إن مسألة السيادة تحكمها الآن معايير جديدة ليست هي ذاتها المعايير التي كانت سائدة إبان القرن الماضي، فقد كان السعي محموماً في السابق نحو المقاعد في المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الحصول على الاعتراف المباشر من الدول المجاورة وذات الثقل في المنطقة وفي العالم. ولكن كل هذه الخطوات وغيرها رغم أهميتها لم تعد تغني عن التحكم في أسماء النطاقات على الشبكة الدولية، حيث تعتبر الدول أنه من حيث المعايير الواقعية يمكن القول بأن سيادة الدول سوف تكون مفهوماً ناقصاً وغير كامل إذا كان لجهة أخرى سلطة السيطرة على اسم نطاقها المعترف به والمعبر عنها وعن قدرة الدولة ونفوذها في الفضاء السيبراني الانترنت، وبهذا كان للانترنت بالغ التأثير على سيادة الدول. ولا يفوتنا هنا أن نذكر بأن هنالك العديد من العوامل الأخرى التي لها من التأثير البالغ على سيادة الدول، ولكننا نخص البحث هنا بالأثر التقني للانترنت على سيادة الدول. ولقد جرت العادة بأن يمنح المسمى الأعلى للدولة على الانترنت مثال - Syria. sy, france- من خلال منظمة الرابطة الأمريكية الايكان ICANN ويوكل منح المسميات الفرعية أو الأدنى إلى جهة وطنية في كل دولة، لضمان عدم تضارب المسميات على حقوق العلامات التجارية هكذا يمكن اعتبار (نظام إدارة اسم المجال أو "مسمى نطاق الإنترنت" الخاص بأسماء المواقع الشبكية، وهو من وراء وجود مؤسسات خاصة وعمومية في إدارة بنيان الإنترنت لكن (نظام إدارة اسم المجال أو مسمى نطاق الإنترنت يقع تحت إمرة هيئة ICANN وهي مسؤولة عن إدارة وتوزيع أسماء

[أ. مصطفى عصام نعوس]

المواقع وعناوين المجالات على الإنترنت بما فيها الأرقام الدولية. ولما لهذه الهيئة دور احتكاري أمريكي هام ومؤثر في عمل شبكة الإنترنت ويؤثر على مبدأ السيادة سنتناول البحث وفقاً لما يلي:

المبحث الأول

التداخل بين تقنية الانترنت ومبدأ السيادة

لقد أصبح مبدأ السيادة في ضوء المتغيرات الدولية الحالية موضوعاً معقداً، متداخلاً، حيث أصبح يعتبر البعض أن السيادة لم تعد مطلقة بل مقيدة بعدة قيود، لم تكن ظاهرة إبان القرنين الماضيين، وخاصة بعد انتشار مبدأ حماية حقوق الإنسان، والتقنيات المتطورة وأصبح النفاذ إلى حدود الدولة أمراً بسيطاً، وهذا التداخل التقني السيادي، جعلنا نركز البحث في هذه النقطة، وخاصة لتأثيرها البالغ على السيادة في الدول النامية^(٢).

المطلب الأول

التعريف بمبدأ السيادة

يترتب على مبدأ السيادة أن هنالك مساواة بين الدول مهما بلغ حجم هذه الدول قل أو كبر. فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة الأولى: على أن تقوم الهيئة العامة للأمم المتحدة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها^(٣).

(٢) ولقد لمسنا هذا التأثير البارز في الثورات العربية التي حدثت في تونس ومصر ٢٠١١، بما سمي بثورة الفيس بوك،

(٣) هو نص يبين أن التنظيم الدولي يقوم على أساس الدول ذات السيادة واعتبروا في مؤتمر سان فرانسيسكو أن هذه الفقرة تعني المساواة بين الدول الأعضاء وبحيث تتمتع كل دولة بكامل الحقوق المتفرعة عن السيادة، وأنه يجب احترام سيادة الدول، وشخصيتها وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي.

الفرع الأول تاريخ نشوء مبدأ السيادة

لقد طرأ على مبدأ السيادة تغيرات نتيجة تطور العلاقات الدولية وتبدل المفاهيم التي نجمت عن حقبة بناء الدولة القومية في أوروبا وصياغة القانون الدولي التقليدي يوم كان المجتمع الدولي حصراً على الدول الأوروبية وكان بناء الدولة/ الأمة يأخذ طريقه للانتشار أوروبا ثم عالمياً بفعل السياسات الإمبراطورية لأقطاب العالم آنذاك كبريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا. تصادم الإمبراطوريات في حرب عالمية أو كونية سميت بحرب العالمية الأولى والثانية بفعل تقاطع المصالح والصراع على النفوذ العالمي فتت الإمبراطوريات القديمة فظهرت دول جديدة كانت تحتاج إلى صك السيادة السحري لإعطاء شرعية لوجودها ورحلتها الانبعاثية كدول تمثل أمماً لها حق البقاء والوجود والنمو ضمن عائلة الدول المكونة للمجتمع الدولي. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت دول جديدة بعد حركة التحرر من الاستعمار، فزاد عدد أعضاء المجتمع الدولي ممن انضموا إلى منظمات عالمية كالأمم المتحدة وأصبح التمسك بالسيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أيقونات في مسرح نضالات الشعوب الجديدة التي تخرج إلى سطح الأحداث بعد أن غيبت لقرون طويلة، وقادت هذه الدول التي اكتسبت لقب دول العالم الثالث حركة حاولت أن تقف على الحياد في عصر الاستقطاب الدولي الذي شهد تنافساً أيديولوجياً محموماً بين القوتين العظميين "الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية" وتمكنت هذه المجموعة عبر منظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة من ترسيخ مفاهيم جديدة باتجاه خلق نظام اقتصادي دولي جديد .

الفرع الثاني تعريف السيادة

يعرف الدكتور العناني مبدأ السيادة: (بأنه سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها والاستقلال عن أي سلطة أجنبية أي للدولة السلطة الكاملة في تنظيم سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية، ولها حرية تبادل العلاقات مع الدول الأخرى.

فالسيادة إذن: مفهوم قانوني سياسي، ارتبط بوجود الدولة القومية الحديثة وأصبح من أهم خصائصها وسماتها الرئيسية،^(٤). سنتناول هذا الموضوع فيما يلي:

أولاً: التغير في المفهوم التقليدي للسيادة: إن موضوع السيادة مثله مثل كثير من المفاهيم التي نشأت في مدد تاريخية محددة يخضع للتغيير والتطوير والتبديل والتعديل بحسب حركة الأحداث السياسية والتغيرات التي تحكم عالم العلاقات الدولية، ففهم ظاهرة معينة ترتبط بحدث ما في مدة تاريخية معينة يخضع للتغيير انطلاقاً مع حركة الأحداث الجديدة.

ثانياً: وهم السيادة: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الأميركي الواحد أضحت مسألة الوقوف على الحياد والتمسك بمبدأ السيادة بلا معنى، وسط عالم يشهد تحولاً هائلاً على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي . فلقد أصبح

(٤) تطور فكرة السيادة، كمفهوم أو كأداة قابلة للتطبيق عملياً داخل نسيج العلاقات الدولية ولعل التخلف التقني وقلة الإبداع وعوامل أخرى سياسية، اقتصادية وعلمية أدت إلى التأثير على مبدأ السيادة لدى البلدان النامية .

مبدأ التدخل الدولي الإنساني مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية، شمل كثيراً من دول العالم كالعراق والصومال ويوغسلافيا، مما أدى إلى تقييد مبدأ السيادة بفعل تطبيق مبدأ التدخل لأسباب إنسانية. بعد أحداث ١١ أيلول و احتلال أفغانستان والعراق، أصبح مفهوم السيادة أكثر سيولة ولم تعد حدوده ثابتة، وأصبح مفهوم السيادة يخضع لعاملين رئيسيين: ١- ثقل وموقع الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، مقارنة بالفاعلين الآخرين. ٢- موازين القوى السائدة وطبيعة وهيكل النظام الدولي الذي تفرزه هذه الموازين في المراحل التاريخية لتطور العلاقات الدولية. وبعد الانترنت إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها العولمة في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف إستراتيجية في العالم ككل وفي أحداث خلل في سيادة الدولة وحدودها واختراقها بجميع المجالات، انطلاقاً من هذا الدور سنتعرف فيما يلي:

المطلب الثاني

التعريف بشبكة الانترنت الدولية

كان لا بد من التعريف بالانترنت وتوضيح دوره من أجل تفسير التغييرات التي طرأت على مبدأ السيادة فيما يلي:

الفرع الأول

نشأة الانترنت

بدأت تقنية الانترنت في الظهور في الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٦٢ على يد مجموعة من العلماء التقنيين المهرة في وكالة الأبحاث والمشروعات المتطورة The advanced research project agency وكانت تعرف آنذاك باختصار ARPA والتي عرفت فيما بعد باسم وكالة الأبحاث والمشروعات الدفاعية المتطورة Defense advanced research project agency واختصاراً DARPA والتابعة

[أ. مصطفى عصام نعوس]

لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه الانطلاقة عبارة عن ردة فعل علمية كخطوة دفاعية أرادت الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذها لمواجهة الاتحاد السوفييتي إبان إطلاقه للقمر الصناعي سبوتنيك في الفضاء عام ١٩٥٧، القمر الصناعي ذو الأغراض التكنولوجية المتعددة ومنها طبعاً التجسس. ولقد لحق هذا التحرك الخسارة تلو الأخرى في علم الأقمار والصواريخ والفضاء حتى ١٣/١/١٩٥٨ عندما نجحت الولايات المتحدة بإطلاق الصاروخ explorer^(٥) ولقد استتبع ذلك التحرك الغربي ضرورة الإجابة على سؤال غريب آنذاك هو: " كيف يمكن لسلطات الولايات المتحدة الأمريكية الاتصال فيما بينها حال حدوث كوارث سواء كانت طبيعية كالزلازل أو من صنع الإنسان أو غيره كهجوم ذري أو نووي مثلاً؟"^(٦).

الفرع الثاني

التعريف التقني للإنساني للإنترنت

تعتبر ظاهرة الإنترنت من أبرز الظواهر العلمية التي ظهرت في أواخر القرن العشرين وكان لها الأثر البالغ على كافة المجالات والأصعدة ولقد عرفها الكثيرون من الفقهاء من مختلف الاتجاهات الفقهية، فقد عرفها الأستاذ جورجيو بوفيري من

(5) JARVLOPP Harry – An introduction to the law of the internet (part 1)-

(٦) ولقد تم توجيه هذا السؤال من قبل وكالة المشروعات والبحوث المتطورة ARBA إلى مؤسسة راند RAND Corporation (المؤسسة الرئيسية لإعداد الأفكار لمواجهة الحرب الباردة America s foremost cold war thinking machine ولقد قامت مؤسسة راند في عام ١٩٦٤ بالرد على هذا السؤال بإجابة مقتضبة في شكل مقترح كتبه أحد أعضائها هو Paul Baran ولقد تضمن هذا المقترح – فضلاً عن إمكانية إعداد برنامج اتصالي يعمل في كافة الظروف Operate while in the tatters – الإقرار بأن شبكة مثل هذه لن يكون عليها لأية سلطة مركزية في العالم من سلطان.

جامعة بيركلي في الولايات المتحدة الأميركية بأنها شبكة الشبكات، ويعرفها الأستاذ: Lionel Toumyre: الإنترنت هو الطريق الدولي للمعلومات، بينما يعرفها أغلب الفقه ورجال السياسة والاجتماع وجانب من العلماء وأحكام المحاكم في القانون المقارن بأنها: ((شبكة دولية فسيحة تسمح لكافة أنواع الحاسوب بالمشاركة في الخدمات والاتصالات بشكل مباشر كما لو كانت كلها جهاز حاسوب واحد))، وتعتبر خدمة الإنترنت من أبرز الخدمات التي تقدمها كل دولة لمواطنيها عبر الاتصال مع الشبكة الدولية، ولقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ما يقارب المليار والنصف ومازال العدد في ازدياد مضطرد. ويعرف الدكتور عمر بن يونس شبكة الإنترنت بأنها " تلك الوسيلة أو الأداة التواصلية بين شبكات المعلوماتية دون اعتبار للحدود الدولية". والتعريف الذي نقول به يجعلنا نقف على حقيقة الإنترنت، وليس على طبيعته. إذ إن الإنترنت من طبيعة تقنية إنسانية فهو نتاج اجتماع التقنية والمعلومات، ثم إنه في حقيقته وسيلة تواصل بين الشبكات، وباستخدام بروتوكول (TCP / IP) ^(٧) وتطوراته نكون أعضاء فيها بحيث نتصل بأية شبكة ونطلع على مكونات المضيفات والملقحات ونتحرك بداخلها. وإن الاتصال الذي يحدثه الإنترنت هو مجرد إحداث عملية تماس بين شبكة وأخرى أو عملية انتقال حيث ينتقل المستخدم من و إلى شبكة أخرى. وعليه فالإنترنت في الحقيقة كأداة تواصلية ينتهي دوره بمجرد الدخول إلى شبكة الغير.

(٧) عنوان بروتوكول الإنترنت: محدد فريد مناظر لكل حاسوب أو جهاز متصل بشبكة من شبكات بروتوكول الإنترنت. ويوجد في الوقت الراهن نوعان من هذه العناوين مستخدمان فعليا، وهما الإصدار الرابع من بروتوكولات الإنترنت (IPv4) والإصدار السادس من بروتوكولات الإنترنت (IPv6). والإصدار الرابع (الذي يستخدم ٣٢ عددا بنيا) مستخدم منذ عام ١٩٨٣ ومازال أشيع الإصدارات استخداما. وقد بدأ التحول إلى الإصدار السادس في عام ١٩٩٩، وعناوينه مكونة من ١٢٨ عددا بنيا).

أولاً: عناصر التعريف:

القول بأن الإنترنت (هي تلك الوسيلة أو الأداة التواصلية بين الشبكات المعلوماتية دون اعتبار للحدود الدولية)، جعلنا بالتأكيد نأخذ بالاتجاه التقني - الإنساني في تعريف الإنترنت، فهو الاتجاه الذي يضع النظام المعلوماتي كعنصر جوهري في الإنترنت وفي ذات الوقت يأخذ في الاعتبار دور التقنية باعتبارها مبعث الإنترنت إلى الوجود.

أ- الإنترنت وسيلة تواصلية:

وهنا يأتي دور التقنية، إذ إن عدداً من أجهزة الحاسوب تشكل نظاماً اتصالياً، وكذلك عدة أنظمة متصلة ببعضها تشكل شبكة، وكذلك عدة آلاف من الشبكات المتصلة بشكل عنكبوتي تشكل الإنترنت، إذن الإنترنت هو شبكة غير منظمة، تتم آلية التواصل فيه عبر بروتوكول اتصالي انفتاحي يعد هو المنظم للاتصال بين أجهزة الحاسوب عبر الإنترنت، وبذلك نكون قد وصلنا إلى نقطة اللامركزية . وهذا كله تعبير عن التواصل بين الشبكات بحيث يبرز الدور الاتصالي الذي تقوم به التقنية تعبيراً عن تلك الوسيلة/ الإنترنت.

ب- الإنترنت تستلزم المعلومات:

إذ إنه بدون النظام المعلوماتي التبادلي بين الشبكات، فإن الإنترنت تصبح منهجاً بدون موضوع، حتى في افتراض التخصص والسرية والتشفير - وهو أمر موجود حالياً إلا أنه مخترق - فإن الإنترنت كانت قد خلقت نظاماً تواصلياً بين الشبكات هدفه تبادل المعلومات. فليست للتقنية قيمة في ذاتها وإنما هي وسيلة

إلى تنظيم العمل بموضوع ما والاستفادة منه. فإذا أضفنا المعلومات كموضوع للتقنية فإننا نكون بصدد الإنترنت. ولأجل ذلك فإن المعلومة Information ذات أهمية قصوى في إطار عمل الشبكة، فهي سيدة الموقف عبر الإنترنت. والمعلومة تحتاج إلى الإنسان لكي يضعها، والإنسان بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي في حمايته لهذه المعلومة يصل في بعض الأحيان هذا الدعم إلى ضرورة التدخل ليس الحكومي فقط في إطار دولته، وإنما إلى الدعم ذي البعد الدولي على عمومه أيضاً. ومن الضروري القيام في إطار التعاون الدولي برصد اتفاقيات وتجديد تلك النافذة لحماية نظم المعلومات عبر الإنترنت.

ج - الإنترنت عابرة للحدود الدولية:

وهذا العنصر يثير الكثير من المفاهيم وبالتالي الجدل حول الإنترنت. ويكمن السبب الرئيسي في أن الإنترنت ليست لها حدود دولية، ولا تعترف كذلك بتلك الحدود القائمة بين الدول كما أنها ليس لها مالك، وليس هناك جهاز رقابي عليها ولا سلطة مركزية تتحكم فيها، ويعني هذا في حقيقة الأمر أنه كما يمكننا الدخول إلى شبكات الغير فإن الغير أيضاً يستطيع الدخول إلى الشبكات الخاصة بنا وكذلك حواسيبنا ويستوي هنا أن يكون هذا الغير عدواً أو صديقاً.

ولا يعني مثل هذا الأمر أن هناك تعارضاً بين الإنترنت وبين فكرة الدولة، إذ إن هذا الأمر ليس له وجود البتة، بل الحقيقة أن ظاهرة الإنترنت العلمية هي ظاهرة دولية في الأساس من حيث انعدام مركزيتها بما أنه يتساوى أمامها الدول الكبيرة والصغيرة، فما يحكم الإنترنت هو القدرة المعلوماتية وسوف يأتي الوقت الذي يكون فيه التوثيق المعلوماتي والقدرة الإجارية على التوثيق له قيمة مادية

[أ. مصطفى عصام نعوس]

كبيرة بما يتساوى مع النفط وغيره من المركبات ذات القيمة الاقتصادية بل أبعد من ذلك سوف يظهر أيضاً - وهو ما بدأت تبرز في الأفق بوادره - مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة أكثرها تمييزاً من يملك مصادر معلومات أكثر والتي تشكل قواعد بيانات لتحميلها على الإنترنت. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي إذن الإمكانيات السلبية التي من الممكن أن تقيد التعامل بالإنترنت؟

الواقع أن بحث هذه النقطة من الأهمية بمكان سيما من قبل الدول الصغيرة ذات الإمكانيات التقنية الضعيفة، وهي دول سوف تجد ذاتها - لا مفر - بحاجة إلى الإنترنت إزاء التطور البشري الهائل في استخداماتها. ذلك أن أهم عقبة يمكن أن تصادف هذه النوعية من الدول هي حجب التقنية المتطورة عنها، ومسألة حجب التقنية صادفت العديد من الدول في موضوعات شتى كمعدات النفط والسلاح وبعض القيم الاقتصادية الأخرى، ونعتقد أن هذا الأمر سوف يمتد حتماً إلى تقنيات الحاسوب كنوع من فرض الهيمنة المقصودة ليس تلك الدول وإنما على الإنترنت ذاتها، لاسيما وأن دولاً مثل الولايات المتحدة وتابعيها كبريطانيا تلجأ إلى مثل هذه النوعية من الهيمنة، فمثلاً تقنية التشفير لا زالت في إطار الحظر المفروض بقوة القانون الأمريكي كما أن العديد من البرمجيات مثل برمجية مطاردة "مصنعي الفيروس" التي تنتجها شركة ACTIS TECHNOLOGY^(٨) الإنجليزية رفضت التعامل مع دول مثل سنغافورة والصين بحجة انتهاك هذه الدول لحقوق الإنسان والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.

(٨) ACTIS TECHNOLOGY شركة انجليزية تقوم بتصنيع برامج كمبيوتر مثل لمكافحة انتشار الفيروس

الفرع الثالث

الطبيعة العالية للإنترنت

لا يعترف الإنترنت بالحدود الجغرافية، فالمكان والزمان عنصران غالباً ما لا يكون لهما أي أثر في أنشطة تبادل المعلومات والعلاقات الناشئة في بيئة الإنترنت، وللإنترنت سمات وخصائص ذات اثر على البناء القانوني والعلاقات القانونية، فهو واسطة اتصال تنقل فيها المعلومات على شكل حزم، توجه إلى عنوان افتراضي لا صلة له بالمكان بوجه عام، وليس ثمة طريق اتصال محدد من نقطة إلى نقطة، إنما انتقال عشوائي يتخير بذكاء أفضل الطرق وأقصرها للوصول إلى مقصده النهائي، هذه الحزمة تحمل معلومة أو رسالة بريد إلكتروني أو برنامجاً أو طلباً أو غير ذلك، وليس ثمة سيطرة مركزية لأحد على الإنترنت، أنها بيئة مملوكة لكافة الأفراد والمؤسسات وليست مملوكة لأحد، وليس ثمة إطار تقني أو قانوني أو تنظيمي يسيطر مركزياً على الإنترنت بل إن إدارتها والتحكم بها إنما تحكمه طبائعها الذاتية وواقع حركة السير لملايين الاتصالات التي تتم في نفس الوقت وهذا يتعدى إجمالاً بتداخل الأنظمة التقنية والمعايير الإنسانية التي تنظمها الشبكات الرقمية، مما سيترك لا محالة آثاره على المواطنين وسيؤثر حتماً في العلاقات بين الدول. لكن إذا رما مقارنة بسيطة سنجد أن ما يؤخر علاقات الدول من قوانين واتفاقيات ومعاهدات دولية، هو غير ما تخضع له شبكة الإنترنت، حيث قلما تخضع هذه الأخيرة إلى قواعد التقنين التقليدية، بل إذا كانت العلاقات بين الدول تخضع في العموم للاتفاقيات الموقعة بين هذه الدول، ويشمل بحال تطبيقها مجالاً ترابياً مغلقاً، نلاحظ أن شبكة الإنترنت، هي خارج إطار التحكم الترابي وعابرة للأوطان وغير مركزية ومفتوحة بالمطلق، إذ لا محيد لنا عن الاعتراف

[أ. مصطفى عصام نعوس]

بأن شبكة الإنترنت تعد اليوم، نقطة تقاطع بين العديد من الأنشطة الإنسانية، بحيث لن يستطيع الفاعلون التقليديون ضبطها والتحكم بها وحدهم. وتعتبر شبكة الإنترنت ذات بعد دولي بالمطلق؛ لأنها شأن عالمي البتة، لذلك السعي الدولي محموم وخاصة مبادرات الدول المتخلفة وبالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة من أجل اعتبار الإنترنت من الأملاك العامة الشائعة عالمياً كالفضاء الخارجي والبيئة وراث للبشرية جمعاء، واستثمارها والاستفادة منها بالتساوي مع الدول المتقدمة.

المطلب الثالث

الرابطة بين تقانة الانترنت ومبدأ السيادة

تعتبر الانترنت والعولمة وجهين لعملة واحدة، فليس للعولمة آثار سلبية فقط بل لها آثار إيجابية كذلك، كالاقتصاد و التكنولوجيا الحديثة، و منها الاستفادة الإنسانية من المعرفة وتبادل السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال التي هي أساس انتعاش اقتصاديات جميع الدول بما فيها الدول الفقيرة، ولكنها تعمل أيضاً على تقويض السيادة بشتى السبل وتحويل العالم إلى قرية كونية واحدة، وتستخدم العولمة عدة وسائل واليات لتحقيق أغراضها من بينها الانترنت، الذي أصبح يعتبر مطية للعولمة، فما هو الرابط بينهما؟ هذا ما سنتناوله فيما يلي:

الفرع الأول

الانترنت والعولمة

يعتبر الانترنت (internet) أحد أهم وسائل الدعاية للأفكار الليبرالية الجديدة الناتجة من التطور التقني والعلمي الهائل. فأصبح العالم قرية واحدة أزيل عنها جميع الحدود الجغرافية الفاصلة. ولقد برزت العولمة كتحد في العقدين الأخيرين وما صاحبها من تغيرات عالمية داخلية وخارجية متسارعة لصالح الغرب.

ولا نكاد نذكر العولمة حتى يترافق ذهنياً معها الإنترنت وما تحمله في طياتها وثناياها من فكر معلوم يتم بثه لحظياً إلى العالم يتناول كل المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية.

الفرع الثاني

التقلص السيادي للدولة

هذا الترابط بين الإنترنت والعولمة والإمكانيات التي خولت مستخدمي الإنترنت حق النفاذ إلى الحدود الوطنية وتخطيهم لمقدرة الدولة ومنعها من الحفاظ على حدودها، وانسلاخ الأفكار أو المعلومات أو الصور أو المستندات بكل أشكالها وأنواعها إلى مواطنيها، كل هذا حد من سيادة الدولة وقلصها إلى حدودها الدنيا، وإن هذا التقدم التقني، شغل كثيراً من النطاقات السيادية، كانت تشغلها الدولة التقليدية سابقاً. وفي نفس الموضوع يقول الدكتور الدليمي "إن العولمة تحاول ربط الناس بعالم اللأمة واللاوطن و اللا دولة؛ لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها، إن العولمة لا تستوطن دولة أو لا تركز إلى شعب أو أمة وإنما تستوطن غالباً في الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال والذي يوجه الثقافة والسياسة والاقتصاد وعن طريق ذلك الفضاء تخلع الفرد من هويته وأسرته وتخلع الأسرة من مجتمعها، والمجتمع من أمته الكبرى، وتخلع الأمة من رباطاتها الإنسانية.

المبحث الثاني

الأثر التقويضي لشبكة الانترنت على مبدأ السيادة

بالطبع كان للانترنت الأثر البالغ والكبير على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى على سيادة الدولة بشكل مباشر وغير مباشر، سنتناول الأثر غير المباشر بالمطلب الأول فيما يلي:

المطلب الأول

الأثر غير المباشر للانترنت في إحداث خلل في حدود الدولة

التأثير غير المباشر للانترنت تجلى بعدة أمور معظمها تقني وسنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول

الارتباط العالمي بمنفذ توزيع وحيد للانترنت

هناك إجماع في الآراء أن الانترنت، ليس لها مثل بين الوسائط التقنية الأخرى، تلعب دوراً في تبني تطور اقتصادي واجتماعي، وحتى إن هناك إجماعاً حول أن الانترنت سوف يزيد الهوة الرقمية ما بين غني وفقير في آلية الوصول إلى الانترنت، وما بين دول الشمال والجنوب، الذي يجعل الدول النامية مهمشة تماماً بشكل أكبر. بينما نجد أن قطاعات الاتصالات الأخرى مثل الهاتف والبرق مثلاً، لديها آليات منظمة لها كالاتحاد الدولي للاتصالات، الذي كون في بيئة تنظيمية دولية على مستوى عالٍ من الترتيب والتنظيم الدولي في الأمم المتحدة ويكفل لكل دولة عضو حقوقها الكاملة والمتساوية على الأقل. ولكن ما يجري اليوم أن بعض مكونات الانترنت الرئيسية تدار خارج الإطار القانوني الدولي عن طريق

شركة ICANN مما وضع الدول النامية في وضع اقتصادي حرج. مركز القلق الحالي هو أن عملية إدارة الإنترنت قد جرت خارج التراكمب المؤسسة القانونية للتنظيم الدولي التقليدي، التي صممت في الأصل لحماية السيادة الوطنية بعناية فائقة.

الفرع الثاني

دور الايكان في إدارة الأسماء النطاقات والأرقام

وإذا كانت شبكة الإنترنت في نظر مستعمليها اليوم قضاءً مفتوحاً، وبدون مركزية، فإنه من الأهمية الإشارة إلى أن بنيتها التحتية تخضع إلى رقابة مازالت لحد الآن بين يدي فاعل واحد، بحيث إن بعضاً من بنيتها الأساسية ولأسباب تقنية بحثة خاضعة لسلطة مركزية وتتبع تصنيفاً و تراتبية محدودة. فإذا رجعنا مثلاً إلى نظام اسم المجال الخاص بأسماء المواقع أو ما يطلق عليه (مسمى نطاق الإنترنت) سنجد أنه يتضمن جزأين: فهو نظام من ناحية، ورموز وعناوين أو مجالات من ناحية أخرى، الأول يختلف عن الاسم أو الغرض، بينما اسم المجالات يقدم لنا معلومات عن الشبكة التي يتدرع إليها ويستدل عليها بالتخصص (تعليمي، حكومي، حربي، تجاري... الخ

الفرع الثالث

التعريف بكيفية عمل تقنية التعرف على الأسماء

لابد في البداية من التعريف بكيفية عمل "تقنية التعرف على الأسماء"، فمن المعروف أن لكل جهاز حاسوب متصل بالانترنت رقماً تعريفياً خاصاً به يعرف بروتوكولات الانترنت، ويمكن الوصول إليه من خلال نظام أسماء المواقع الذي يترجم الحروف المكونة لاسم المواقع /٢١/ رقم المقابل له، وسنجد أن هذا النظام

[أ. مصطفى عصام نعوس]

تم وضعه لكي يتيح لمستخدمي الانترنت استعمال أسماء مواقع مكشوفة عوضاً عن عناوين بريدية مرقمة. فما يعرف بعناوين بروتوكول الانترنت يعني اتفاقية محادثة تستخدمها الحاسبات عند اتصالها ببعض، وتتضمن معلومات العنوان عنوان جهة الوصول وعنوان المرسل ما يتيح حالياً التعرف على أربعة مليارات من الحواسيب عبر تقنية الأمر الذي يسمح معه بالتعرف على الآلات المتصلة بالشبكة.

الفرع الرابع: آلية عمل الإنترنت استناداً إلى تقنية المهندسين الأوائل لها: بالرجوع إلى المصممين الأوائل لهندسة الإنترنت سنجد أنهم بنوا نظاماً حول ثلاثة عشرة آلة، أطلقوا عليها اسم آلات الجذر المودع التي تعد بمثابة بنايات تحتية أولية للطرق السيارة ونقل المعلومات وبذكريها. الخ. وهي متصلة بدورها بآلاف أخرى من آلات التوزيع الناقلة في جميع بقاع العالم.

الفرع الخامس

احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للجذر الموزع

من الملاحظ أن الخلل القانوني يكمن في سوء توزيع آلات (الجذر الموزع) بحيث احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية عشرة منها واثنين منها يقعان في أوروبا والواقع أن موزع الجذر هو الذي يراقب توزيع مختلف المواقع بحسب التقسيم الجغرافي بحيث يعطي لكل دولة رمزاً، وهو من يوزع إلى جانب أسماء المجالات الجغرافية، أسماء مجالات تنظيمية مثل: دوت كوم، دوت أورغ. الخ وتشمل مختلف الأنشطة العمومية ومن ثم يمكن اعتبار نظام إدارة اسم المجال أو (مسمى نطاق الانترنت هو من يرسم الخريطة الموضوعية والوظيفية لشبكة الانترنت).

الفرع السادس

حاجة الدولة الماسة لمسمى النطاق الأعلى

تعتبر هذه المهمة من أبرز المهام و أخطرها الموكلة للايكان ، نظراً لحاجة جميع الدول لها، و كذلك المؤسسات والشركات، لتثبيت عنوانها على الانترنت، وقد جرت العادة بأن يمنح المسمى الأعلى للدولة من خلال الهيئة الأمريكية الايكان ويوكل منح المسميات الفرعية أو الأدنى إلى جهة وطنية في كل دولة على حدة وذلك لضمان عدم تضارب هذه المسميات مع حقوق العلامات التجارية، وبذلك يكون (نظام إدارة اسم المجال) أو (مسمى نطاق الانترنت) واقعاً أيضاً تحت سيطرة شركة الايكان " ICANN".

المطلب الثاني

سيطرة الايكان الحالية على الانترنت

يعمل نظام (مسمى نطاق الإنترنت) تحت سيطرة شركة الايكان " ICANN" بتقويض من الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٩٨، ويقع على عاتق هذه الشركة مسؤولية إدارة وتوزيع أسماء المواقع وعناوين المجالات على الإنترنت، بما فيها الأرقام الدولية، وهي كما ذكرنا شركة خاصة تخضع لقانون ولاية كاليفورنيا، ولا يخفى طبعاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض بذلك سيطرتها على الانترنت لكونها هي من تصدر الأوامر على شركة الايكان الخاصة التي تسهر على الإدارة التقنية لهذا النظام، وتشرف على الموزع الأصلي للانترنت الذي يركز بين يديها مجموعة نظام التسمية التي تنتسب إليه جميع الحواسيب المتصلة.

الفرع الأول الإدارة المركزية العالمية

حتى هذا التاريخ يدار الإنترنت بواسطة السلطة الفردية والمركزة في يد الولايات المتحدة، من خلال إحكام السيطرة على مكونات الإنترنت الثلاثة الرئيسية الآن:

أولاً: إدارة بروتوكول الإنترنت:

يأخذ كل كمبيوتر رقماً خاصاً به يتم التعرف عليه حين الاتصال بالإنترنت، وهو نظام يشبه تماماً نظام أرقام الهاتف الذي يميز كل هاتف عن غيره أو كل مشترك عن غيره بواسطة الرقم المعطى له محلياً و عالمياً. تختص الأيكان بتوزيع مثل هذه الأعداد على كل مستخدم الإنترنت.

ثانياً: إدارة أسماء الملكية تحت المجالات العليا العامة مثل (com شركة تجارية، منظمات . org , net شبكات

ثالثاً: إدارة نظام DNS الأسماء^(٩)، ويعتبر هذا النظام "كالدليل التجاري" للإنترنت، الذي تترجم أعداد بروتوكول الإنترنت إلى أسماء الملكية والعكس بالعكس. إضافة إلى ذلك تقوم شركة الأيكان بالإشراف على انتقال خدمة تسجيل اسم الملكية في المجالين . org,com، و يؤسس كذلك لبعض السياسات لحل النزاع بين العلامات التجارية ومجال الأسماء.

(٩) DNS نظام أسماء النطاقات: يترجم أسماء النطاقات إلى عناوين بروتوكولات الإنترنت

الفرع الثاني

المشاكل التي تثيرها إدارة الأيكان للإنترنت

كل ما سبق يدل على أن هناك تجاوزاً للتراكيب الدولية المؤسسية القانونية الدولية، والتي تعبر عن حكم غير شرعي و لا قانوني للإنترنت، وهذا النظام الإداري للإنترنت غير مقبول من الناحية الدولية، من حيث أن توضع الإنترنت في ائتمان منظمة خاصة تخضع لقوانين كاليفورنيا، مع كل هذه المهام الكبيرة التي لديها والتي تؤثر في نتائجها على مصالح كل الدول المشتركة. الأمر الذي يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار بشكل جيد، من أجل تفادي الكثير من المشكلات التي يسببها هذا الاحتكار المركزي لإدارة الإنترنت ومن بينها:

أولاً: الاتجاهات التحولية:

لقد تغيرت طريقة الاتصالات الدولية عن شكلها التقليدي، حيث تم التحول حالياً من شبكة الهاتف العامة التقليدية إلى شبكة الإنترنت، وذلك بشكل متزايد، ويرجع ذلك إلى التكلفة الأقل والفعالية الكبيرة التي تتمتع بها الإنترنت، والتي يمكن أن تحمل كلاً من الصوت والبيانات والصورة أثناء عملية الاتصال من طرف إلى آخر. إضافة إلى تطوير "استعمال الحاسبات التي أصبحت موجودة في كل مكان"، ومن أجل تحول الإرسال من الاتصال الهاتفي إلى الاتصال عبر الإنترنت، في النظام الحالي، يجب أن تقدم الدولة ذات السيادة، طلباتها إلى الإيكان، الشركة الأمريكية، للحصول على خدمة الإنترنت ومن أجل المشاركة في عمل البروتوكولات لتلك المهمة الواسعة لنطاق بروتوكولات الإنترنت والتي تعد عملية حاسمة لا بد منها من أجل تشغيل الشبكات الوطنية المحلية، و يتم ذلك بالطبع حالياً

[أ. مصطفى عصام نعوس]

بدون أية ضمانات مؤسسية، وبدون أية اتفاقيات دولية وخارج أحكام القانون الدولي.

ثانياً: الكلف:

تتحمل الدول النامية كامل كلفة خدمة الانترنت، من لحظة إرسالها من الايكان إلى أي مكان في العالم، بينما يتمتع دول الشمال "بجولة مجانية" على الانترنت. نظراً لعدم اتفاقية دولية تحكم هذا الموضوع، مثل الاتفاقيات الدولية التي تنظم شبكة الهاتف العامة، والتي تضمن توزيعاً عادلاً ومتساوياً، وبشكل متساو أيضاً بين دول الشمال والجنوب وبين الدول الفقيرة والغنية، ومثل هذه الآلية لا نجدها تستخدم حالياً في الانترنت، وفي الحقيقة، تتحمل الدول النامية كلف التخطيط و كلف البناء التحتية الحالية وكلف الربط وتحت الوطأة الكاملة الدولية، علاوة على ذلك، أصبح التحول الكامل لكل ما يتعلق بخدمات الصوت والفيديو أيضاً إلى الانترنت وتنسل البيانات بشكل متزايد أكثر فأكثر كل يوم عبر الانترنت وعبر الحدود، وبالتالي فإن ضمان انتشار الارتباط بالانترنت بشكل عادل ومستمر أضحي أمراً مشكوكاً فيه إذا ما بقيت جميع قوى السوق المتعلقة بالانترنت متمركزة في يد الايكان.

ثالثاً: التجارة:

أصبحت الأعمال التجارية في الدول الصناعية تدرك أهمية نظام اسم الملكية DNS⁽¹⁰⁾ الذي تدعيه الولايات المتحدة مبرراً لإحكام سيطرتها على الانترنت، والمنازعات التي أصبحت تظهر شيئاً فشيئاً على شبكة الانترنت، وانحصار كل تلك

(10) نظام إدارة الأسماء والعناوين على الانترنت DNS: Domine Name System

النزاعات بشكل طبيعي بيد الأيكان بالنظر إلى ملكيتها الحصرية لحق ملكية إدارة الأسماء والأرقام على شبكة الانترنت DNS . وأصبح تحييز الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لصالح الأيكان لإدارة الانترنت أمراً مفروغاً منه، وذلك لضمان بقاء ارتباط مصالحهم الخاصة بها، كل هؤلاء الفاعلين قد أصبحوا شركاء في مجموعات الأيكان للعمل معها وفيها. و تقوم الأيكان بحماية مصالحها المستقبلية من خلال ضمان وقوف أصحاب الحصص الكبيرة إلى جانبها، وهنا تبرز خطورة الأمر و خصوصاً على الدول النامية، والتي ستفقد حصصها الكاملة والحماية التي تصون حقوق مواطنيها شيئاً فشيئاً، وخاصة عندما يتعلق الموضوع بأسماء الملكية على الانترنت، ولهذا الأمر تأثير مضاى على الدول النامية، وعلى فرصها المستقبلية في تسخير إمكانيات الانترنت لمصلحتها الخاصة بمواجهة الدول المتقدمة. و لسوء الحظ هذه القضايا ليست واضحة للكثير من هذه الحكومات. ولقد طالبت مؤتمرات القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي جرت في جنيف ٢٠٠٣ وتونس ٢٠٠٥ بتأمين مشاركة دولية واسعة لحكم الانترنت وإدارتها.

ولقد وقف الاتحاد الأوروبي والصين بمواجهة الولايات المتحدة الأميركية في هذا الصدد، إلا أن الولايات المتحدة ظلت على موقفها ولم تتراجع لتاريخه، مما يشكل سلوكها خرقاً للمواثيق الدولية؛ لأن الاعتراف الدولي بأن الانترنت يشكل إرثاً مشتركاً للبشرية بكاملها وأن الانترنت ليست حكراً على مخترعيها أو مموليها، بات وشيك الوقوع.

المطلب الثالث

التأثير المباشر للإنترنت على سيادة الدول

للإنترنت تأثير مباشر على كل الجوانب الحياتية اليومية وانعكس هذا التأثير على سيادة الدول بشكل مباشر وسنتناول فيما يلي أهم هذه التأثيرات:

الفرع الأول

التأثير التقني

تقوم الإنترنت بتغيير الإنسانية بشكل أسرع من أي تطور تقني آخر منذ فجر التاريخ ، وربما لم يكن جون بارلو مخطئاً (مؤسس مؤسسة الكونديك فورنتير) (في تنبئه عن مستقبل الإنترنت. حيث أفاد بأن الإنترنت تشكل تهديداً للعادات والتقاليد وربما لكل مفهوم السيادة نفسه، لقد سبق أن ساهمت الإنترنت في تشكيل مجموعات المعارضة السياسية، وعمل المنظمات غير الحكومية، بسهولة أكبر أكثر من أي تقنية أخرى كانت قد سبقتها، بسبب طبيعة الإنترنت غير المركزية والمفتوحة للجميع، فهي تهدم مفهوم الوقت والمسافة التي يقوم عليها العالم التقليدي، وبالتالي أصبحت إمكانية تدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للدولة، تزداد شيئاً فشيئاً و بسرعة كبيرة، وفي كل الأصعدة، الأمر الذي أحدث خللاً في حدود الدولة، أصبح الآن يمكننا القول أن الإنترنت باتت تشكل تهديداً كبيراً من نوعه لقدرة الحكومة في السيطرة على الاقتصاد والسياسات، والثقافة ضمن إقليمها، كذلك الزيادة في استخدام الإنترنت لإدارة كل من التجارة المحلية والخارجية العالمية هو تهديد لسيادة الدولة حسب السيطرة التاريخية على الفعاليات الاقتصادية، البائعون والمشترون في الإنترنت لديهم اهتمام شائع في التأكيد على وجود فعاليات الأعمال التجارية، الجودة والأمان والإخلاص الجيد، الحجم والطبيعة للتجارة الافتراضية

هي مشاكل الانترنت التي تحدث الحكومة المحلية أو الوطنية، لدى الانترنت الآن تخفيض رهيب لتكاليف المعاملات والإجراءات بالمقارنة مع كل من القطاع العام والخاص، ولأول مرة في تاريخ البشرية، سمحت التكنولوجيا لجميع الأفراد على الأرض بالتواصل مباشرة وباستمرار مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا في كل أنواع المعلومات من خلال نقل واستقبال البيانات الثنائية. ولا يمكن أن يعطى لهذا التأثير حقه بشكل كامل بدون فهم القدرات التكنولوجية الجديدة والنتائج السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي تنتجها هذه التكنولوجيا، وعلى رأس قائمة الأسئلة التي تتعلق بالعصر المعلوماتي الجديد يأتي السؤال التالي:

الفرع الثاني

التأثير الإنساني

تسمح التكنولوجيا الآن بالاتصال المباشر من أي نقطة في العالم لأي نقطة أخرى عن طريق الأقمار الصناعية، وبذلك تتعدى الأنظمة الهاتفية والأرضية التقليدية والسيطرة الحكومية عليها، ويبدو أن الإنترنت تقوم بتوليد تهديدين مباشرين لسيادة الدول:

أولاً: على الدول أن توافق وأن تتبنى نظم وقوانين عالمية لكي تحقق رغبتها في المشاركة في اقتصاد عالمي جديد عبر الإنترنت وفي الاتصالات العالمية وبرأينا هذا اغتصاب للسيطرة والسيادة الوطنية و في هذه الحالة، نجد أن معظم الدول قد وافقت مرغمة على التنازل عن درجة معينة من السيادة لقاء الاشتراك بخدمة الانترنت عن طريق الأيكان للمشاركة العالمية في الاقتصاد والاتصالات.

[أ. مصطفى عصام نعوس]

ثانياً: إن ما يقلق الحكومات حالياً هو فقدان السيادة المعلوماتية، حيث كلما ازدادت تقنية الربط العالمية نجاعة، أصبحت القدرة على المراقبة والسيطرة والإيقاف لأي اتصال فردي صعبة جداً.

ثالثاً: نتائج احتكار وسيطرة الأيكان: ومما يذكر أيضاً في هذا الباب أن موزع الجذر الأصلي للإنترنت، ما يزال إلى الآن تحت المراقبة المباشرة لوزارة التجارة الأمريكية، بحيث إن احتكار واشنطن لنظام إدارة الأسماء يمكنها نظرياً أن تمسح بأي لحظة موزع أي دولة من خريطة الإنترنت بحيث يصبح تصفح المواقع التي تحمل رمز الدولة مستحيلاً، كما يصبح من المستحيل الاتصال بها. وهو برأينا سلاح يعادل في قوته السلاح النووي؛ لأنه يعني بما يعنيه تدمير اقتصاديات دول كاملة.

الفرع الثالث

الخطورة الكامنة على سيادة الدول وحرية المواطنين

يثير نمو شبكة الإنترنت المتزايد في الألفية الثالثة جملة من الأسئلة السياسية والإستراتيجية الحساسة البالغة الخطورة، وبخاصة منها المعلومات التي تهم سيادة الدول، وتلك التي تمس حرية المواطنين في العالم أجمع، وأهمها ما يتعلق بنظام إدارة اسم المجال الذي ما يزال إلى الساعة تحت مراقبة الولايات المتحدة الأمريكية الكلية فطابع التحكم الاستراتيجي بهذا النظام بالغ الحساسية، وأهميته لا تكمن فقط في احتكار تسمية المواقع وتدفق معلومات شبكة الإنترنت فحسب، بل تشمل أيضاً مستويات تتعلق بشبكة الإنترنت كالأشياء، بخاصة منها ما تعلق بالبضائع والأموال وقطاع الخدمات الإلكتروني، والأهم أنه بموازاة تعدد أنظمة ولوج الشبكة وتطور

استعمالاتها المتحركة، فإن مجموع حالات الحياة اليومية وأنشطتها المختلفة ستصبح قريباً متصلة بالشبكة كلياً. ومما يذكر في هذا الباب أنه إلى جانب خدمات الشبكة الإلكترونية كالشبكة العنكبوتية العالمية والبريد الإلكتروني ونظام إدارة اسم المجال، تم مؤخراً الإعلان عن نظام جديد مهمته التعرف على المحتويات والأشياء الرقمية. والجدير بالذكر لقد كان الكيان الصهيوني من أول المشاركين به، و الذي سارع إلى تسجيل نطاقه الرسمي في المنطقة حيث قام بهذه الخطوة منذ /٢٤/ سنة تقريباً وبالتحديد في ١٠/٢٤/١٩٨٥ وكان هذا بعد /٩/ أشهر فقط من التاريخ الذي قامت الولايات المتحدة بتسجيل نطاقها su ولاشك أن لهذه الحقيقة دلالة خاصة. وتم تسجيل النطاق السعودي المعروف sa في ١٧ أيار عام ١٩٩٤ أي بعد حوالي /٩/ سنوات، بينما انتظرت أحسن الدول العربية حالاً /٥/ سنوات كاملة لإدراك أهمية اتخاذ هذا القرار، ولقد سجل النطاق السوري في تاريخ 1997. Sy

الخاتمة

لقد كان للانترنت بالغ التأثير على سيادة الدول، وظل هذا التأثير يتعاظم بشكله السلبي والإيجابي بصورة تتناسب طردياً مع مدى التقدم التقني، فكانت النتائج الايجابية للانترنت أكثر من أن تحصى و المتمثلة في نشر المعلومات و المعرفة بأبعادها المختلفة، و منها التعلم و الاتصال، ولكن لا يخفى علينا على الإطلاق أن الانترنت بوجهه السلبي يشكل أداة ومطية تمتطيها العولمة بكل أبعادها التقنية لتحقيق بعض الأغراض مثل الغزو الثقافي وما شابه، وناهيك عن الأهداف السياسية والإعلامية والاقتصادية الأخرى، فبهذه السيطرة التقنية للولايات المتحدة لم تعد الدول تسيطر بشكل كامل على قطاعات هامة اعتادت لعهود طويلة، أن تكون احتكاراً لنشاطها، كما أنها شكلت حصان طروادة للعديد من المحاولات التي تستهدف التغلغل والتأثير، ويساعد على ذلك التأخر في تبني مشروعات تتخذ من الانترنت قاعدة لتكريس هذه السيادة فقد خسرنا كثيراً حينما تجاهلنا الوجه الآخر لطبيعة الإنترنت والذي يشير إلى أن الشبكة العنكبوتية وفرت أيضاً فرصة حقيقية للانطلاق نحو العالمية وإدارة الشؤون الحكومية بصورة أفضل، وتنظيم الموارد الوطنية والنتاج الإجمالي وهو ما ينعكس على سعادة الفرد ورفاهيته وبالتالي مستوى ولائه وانتمائه للوطن. وهنا أصبح واجباً علينا أن نمتطي عجلة الدهر ونسابق الريح ونبني لأنفسنا البنية التحتية ونؤسس لمجتمع معلوماتي معرفي عربي وإسلامي وأن نمح لأنفسنا الحرية بكل مفرداتها ومعانيها، ونفرض وجودنا بلغتنا وثقافتنا العربية والإسلامية ليكون لنا موطأ قدم في حلبة التسابق المعلوماتي المعرفي العالمي مستغلين عدم مركزية الشبكة بقدر ما نستطيع متخذين من قوله

تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ
وَعَدُوَّكُمْ. . .﴾ قدوةً وشعاراً.

المراجع

- المجذوب، محمد: التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة الأولى، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ٢٠٠٥، ص: ٣٠).
- السيد، . رشاد: القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، (الجامعة الأردنية، كلية الحقوق، عمان،: ٢٠٠١، ص: ٤٥).
- حقي توفيق، سعد: النظام الدولي الجديد (طبع لبنان-الأهلية للنشر والتوزيع-الأردن،: ٢٠٠٥ ص: ٣٢).
- المجذوب، محمد: القانون الدولي العام، لبنان، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ٢٠٠٣، ص: ١١٢).
- Timothy S. Wu, *Cyberspace Sovereignty? The Internet and the International System*, *Harvard Journal of Law & Technology*, volume 10, Number 3 Summer, p. p:211-250,(1997).
- يونس، عمر: الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، (القاهرة، دار النهضة العربية: ٢٠٠٤، ص: 1033)
- Frank J. Garcia. , *Globalization and the Theory of International Law*-BOSTON COLLEGE LAW SCHOOL LEGAL STUDIES RESEARCH PAPER SERIES,RESEARCH PAPER 75 -June 13, 2005 ,p. p:34-56
- KAMAL AHMAD, *THE LAW OF CYBER,SPACE AN INVITATION TO THE TABLE OF NEGOTIATIONS*(UNITAR United Nations Institute of Training and Research Published by the United Nations Institute for Training and Research ,Palais des Nations ,CH 1211 Geneva 10 Switzerland, First Edition, October(2005)
- Franz C. Mayer, *The Internet and Public International law* , *Worlds Apart?*, 12 *EUROPEAN JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW*, 617, 621 (2001).

- Henrik Spang , Hansen, *Who Should Govern Public International Computer networks (Internet)* Nordic Journal of International LAW, Vol III, No 3, (2008).
- Markus Mueller, *Who Owns the Internet? Ownership as a Legal Basis for American Control of the Internet*,(University of Tübingen, 1999. LL. M. , Berkeley,.. , Tübingen, Germany,(2002).
- معلوم، حسين: المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في حواجز الدولة" (دار ناشري، بيروت: ٢٠٠٩).
- Zittrain Jonathan, *The Future of the Internet And How to Stop It* ,(Virginia, McGraw,Hill, United States of America, (2007), ISBN 978,0, 00,12487,3,p. p124.
- Lessig, Lawrence, *Free Culture*, The Penguin Press, New York, (2004).
- Lessig, Lawrence. , , *Architecting for Control*,(Cambridge Review of International Affairs, Cambridge, UK, Vienna, (2000), p. p:112,166
- Perritt, Jr. , Henry H. , *The Internet As a Threat to Sovereignty? Thoughts on the Internet's Role in Strengthening National and Global Governance*,(5 Ind. J. Global Legal Stud. 423 (1998).
- Georgios I Zekos,, *Internet or Electronic Technology: A Threat to State Sovereignty*, Greece, Journal of Information, Law and Technology, Vol II , No 1, 29 October(1999).
- Paul Przemyslaw Polanski-,*Towards a supranational Internet law-Journal of International Commercial Law and Technology* Vol. 1 Issue 1,p. p:302,(2006)
- Saskia Sassen. , *The Impact of the Internet on Sovereignty:Unfounded and Real Worries-* the Indiana Journal for Global Legal Studies,usa,p. p:212, (2003).
- Gabriel Accascina. , *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization. The Columbia University Leonard Hastings Schoff Memorial Lectures*, New York: Columbia University Press,p. p:96, (1995).
- Gabriel Accascina. , *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization. The Columbia University Leonard Hastings Schoff Memorial Lectures*, New York: Columbia University Press,p. p:96, (1995).

- العلوي، شوقي: رهانات الانترنت، (مجذ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: ٢٠٠٦)
- Brent A. Little and Cheryl B. Preston, *ICANN Can: Contracts and Porn Sites—Choosing “to Play Internet Ball in American Cyberspace- Global Business & Development Law Journal / Vol. 21-No. 2(2002),p. p79-110*
- Pamela Samuelson ,*Five Challenges for Regulating the Global Information Society* , Professor of Information Management and of Law, (University of California at Berkeley,(2008).
- بيبا، نوريس: الفارق الرقمي، الميثاق المدني فقر المعلومات والانترنت الدولي، ترجمة هشام عبدالله، مراجعة محمود الزواوي، (الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت: ٢٠٠٦).
- الخولي أسامة، تكنولوجيا المعلومات: مابين التهوين والتهويل. (مركز دراسات الوحدة العربية: العرب وثورة المعلومات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية- سلسلة كتب المستقبل العربي ٤٤، بيروت: ٢٠٠٥، ص ١١ - ٢٥).
- جاسم، محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر. (الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ٢٠٠٦).
- حقي توفيق، سعد: النظام الدولي الجديد (طبع لبنان-الأهلية للنشر والتوزيع-الأردن:، ٢٠٠٥ ص ٣٢).
- غربي، ميلود بن: مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ٢٠٠٨).
- مرشحة، محمود: المنظمات الدولية، (منشورات جامعة حلب: 2006).

- أيوب، بولين أنطونيوس:، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، (منشورات الحلبي، بيروت: ٢٠٠٩، ص ٣٠٨-٣٣١).
- عيسى، طوني: التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية، (الطبعة الأولى، منشورات صادر، بيروت: ٢٠٠١، ص ١٢٤-١٣٠).
- أيوب، بولين: تحديات شبكة الانترنت على صعيد القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت: ٢٠٠٦، ص ٦٥-٧٥).
- مغيب، نعيم: مخاطر المعلوماتية والانترنت، المخاطر على الحياة الخاصة وحمايتها، دراسة في القانون المقارن(. الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت: ١٩٩٨، ص. ص: ٩٧-112).
- السيد، رشاد: القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، (الجامعة الأردنية، كلية الحقوق، عمان: ٢٠٠١).
- Westcott Nicholas, *Digital Diplomacy, The Impact of the Internet on International Relations*, London (Formerly Chief Information Officer ,Foreign and Commonwealth Office,(2007) .
- Henrik Spang , Hansen, *Who Should Govern Public International Computer networks (Internet)* Nordic Journal of International LAW, Vol III, No 3, (2008).
- H. H. Perritt, Jr. , “*The Internet is Changing the Public International Legal System*”, Kentucky Law Journal 88 Vol 2, No 1, (2000).
- Lawrence Lessig, *Architecting for Control*, Cambridge Review of International Affairs, Cambridge, UK, Vienna, Vol III, No 3, (2000)p112,166
- Paul. Polanskiy, *Fundamental Rights In Cyberspace and Internet Customary Law* ,Int. J. Intellectual Property Management, vol. 2,No1,(2008).

[أ. مصطفى عصام نعوس]

- Henry H. Perritt, Jr- **Cyberspace and State Sovereignty**- *Journal of International Legal Studies* –Summer,(1997)p. p:12-174
- Pamela Samuelson- , -Five Challenges for Regulating the Global Information Society - University of California at Berkeley- *Journal of International Legal Studies*- Vol I, No 2, (2002).